عليه وسلم وانما لكل امرئ ما نوى فان اصل النية قد فهم من قوله انما
الاعمال بالنيات وذلك كالصلوة فيشترط التعيين في فرايضها كالظهر
او الصبح ومن ذلك الروات فيشترط تعيينها كسنة الصبح او الظهر
مثلا او كونها التي قبلها او التي بعدها قال السيوطي كما جزم به في
شرح المهذب انتهى وقال الفقيه احمد ابن عمر الحرجي في فتاويه
ليس ذلك مراد النووي انتهى وجزم في العباب بعدم الاشتراط
وخص بعضهم الوجوب بما اذا اخر المتقدمة لا اشتراكهما في
الوقت حينيذ وذا سواه اي دون ما لا يلتبس بغيره فلا
يشترط فيه التعيين كصلاة عبد الفطر والاضحى على ما قاله
العز ابن عبد السلام لكنه مردود بان الاصح انه يشترط فيها
التعيين وكصلوة التسبيح على ما قاله الجباني واعتمده الشيخ
ابن حجر في فتاويه لكن الذي قاله السيوطي في اشباهه ما نصه لا
شك في اشتراط في الاولى يعني صلاة التسبيح وان كانت ليست ذات
وقت ولا سبب انتهى وهو الراجح وكتحية المسجد وسنة الغسل يوم الجمعة
والعشاء والصلوة في بيته اذا اراد الخروج لسفر والمسافر اذا نزل منزلا
واراد مفارقته يستحب ان يودعه بركعتين قال السيوطي والظاهر في الكل عدم
اشتراط التعيين لان المقصود اشتغال المكان او الوقت بالصلوة
انتهى وما ذكره في سنة الاوبين وافقه ابن زياد وخالفه الشيخ ابن حجر
في شرح الشمائل فاحفظ الاصل اي الضابط وفش عليه يقال
في شرح المهذب وكل ما لم تنوه الفرض افتقر اي احتاج ثم بينه
التعيين فيه تعتبر كالفرايض فانها لابد فيها من التعيين
كظهر او عصر وقضية الضابط ان ما لا يشترط فيه نية الفرضية
لا يشترط فيه التعيين فيشكل بالروات واشتغين فعل
امر ملحق بنون التوكيد الخفيفة من ذلك اي مما يشترط
فيه التعيين مع كونه فرضا التيمم معرول اشتغين ملحق

بالف الاطلاق الوزن في الاصح عند العلماء فانه لا يشترط
فرضه فيه نية الفرض بل لا بد ان اطلق ما لم يرد بالفرض كونه بدلا عن
الوضوء وانما ينوي الاستباحة وما ونحوه المتن من الاجزاء غير
مراد وحينيذ فالتعيين لا يشترط نفيا اي على
جهة التفصيل كان نوى الاقتداء بزيد فبان عمرا او ابتدأ اليه
واخطاء بطلاة اي العمل بجملته وقال السبكي اذا اخطأ بشيء صحة الصلوة
فمن تابع بطلت بشرطها والا فلا واعتمده الاسنوي وضعفه
السيوطي والشيخ ابن حجر وخرجت عن الضابط اشياء كرفع اليدين
في الرفع الاولة لا ينصرف بني عدي بغالط عن اشعر اي ومعنى
الكلام انه لو نوى رفع الموتى الاكبر غالطا ظانا انه عليه ولم
يكن عليه الا الاصغر وهو تابعة اعضائه عن الجنابة فان
الاصغر يرتفع كما في شرح المهذب واعتمده واوجب
في الفرض ان تعرضا اي تتعرض بالف الاطلاق وبادغام
المتاتي فيها فيها اي الصلاة له اي للفرض للادا والقضا
على الاصح من اوجه ثلاثة خلافا للامام الحرمين المشترط لهما
نحب التعرض فرض اي لنيته في نحو الصيام كالحج لان
المقصود لا يقع من البالغ الا فرضا بخلاف الصلاة والوضوء فيكفي
نية الوضوء لتضمنه فصد رفع الحدث وما انا فيه كفى التوكيل
فيها اي النية اصلا على ما قاله ابن العماد وتبعه على ظاهر السيوطي
لكن المرجح كما في التحفة في باب الوكالة صحة التوكيل في النية فقط
قال وقول بعضهم لا يصح ان يوكل فيها اخر مردود وانتهى
انت منها اقاربه فطلاق اي يقترن كتفرقة الزكوة والنذر
والكفارة وذبح الاضحية والهدي والعقيقة والله اعلم
واعتبر الاخلاص في المنوي بان يفرد العمل لله تعالى

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)